مجلـة البـاحث للـدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 13 / العدد: 02 / السنة: 2026 /ص ص: 1030 - 1057

رقمنة الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر

Digitization of Public Administration as a Mechanism to Combat Administrative and Financial Corruption in Algeria

تاريخ الإرسال: 2026/02/28 تاريخ القبول: 2026/06/01

نهار يسين* *NEHAR Yassine*
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
Mohamed EL BACHIR EL IBRAHIMI University- Bordj Bou Arreridj
مخبر العدالة السيبرانية
yassine.nehar@univ-bba.dz

بوجادي صليحة *BOUDJADI Saliha*
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
Mohamed EL BACHIR EL IBRAHIMI University- Bordj Bou Arreridj
مخبر العدالة السيبرانية
saliha.boudjadi@univ-bba.dz

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تقييم مدى فعالية رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر كآلية لمكافحة الفساد الإداري والمالي، من خلال مقاربة نقدية توفق بين تفكيك البنية التشريعية والمؤسساتية وتحليل المؤشرات الميدانية المتاحة، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مدعوماً بالإحصائيات العددية المتوفرة.

وقد أظهرت النتائج إسهاماً ملموساً للرقمنة في تعزيز الشفافية الإجرائية، غير أن فعاليتها تظل مرهونة بمعوقات هيكلية، أبرزها قصور التشغيل البيني، ضعف التكوين الرقمي، هشاشة حماية المبلغين، غياب مؤشرات الأداء الدورية، وتشتت الأدوار المؤسساتية. وخلصت الدراسة إلى توصيات عملية ترتكز على تعزيز التشغيل البيني مع الربط الآلي بين قواعد البيانات الحيوية، وإقرار قانون خاص لحماية المبلغين، وتعميم لوحات قيادة ذكية مفتوحة للجمهور، وفرض إلزامية الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: رقمنة الإدارة العمومية؛ الفساد الإداري والمالي؛ الحوكمة الرقمية؛ التجربة الجزائرية.

*- المؤلف المُراسل.

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of digitizing public administration in Algeria as a mechanism for combating administrative and financial corruption. It adopts a critical approach that reconciles the deconstruction of the legislative and institutional framework with the analysis of available field indicators, relying on the descriptive and analytical methodology supported by the available numerical statistics. The results have shown a tangible contribution of digitization to enhancing procedural transparency; however, its effectiveness remains contingent upon structural obstacles, most notably: lack of interoperability, weak digital training, fragility of whistleblower protection, absence of periodic performance indicators, and fragmentation of institutional roles. The study concludes with practical recommendations centered on strengthening interoperability through automatic linking of vital databases, enacting a specific law to protect whistleblowers, deploying smart dashboards open to the public, and mandating electronic payment.

Keywords: *Public Administration Digitization; Administrative and Financial Corruption; Digital Governance; Algerian Experience.*

مقدمـة:

تمثل ظاهرة الفساد بتنوع أنماطها وتعدد أشكالها، إحدى التحديات الكبرى في النظم المعاصرة، لما تسببه من تقويض لدعائم التنمية المستدامة، وإضعاف لمنظومات الحوكمة الرشيدة، وانهيار الثقة المؤسسية.

فإذا كان الفساد عموما يعبّر عن توظيف السلطة العامة لمآرب خاصة، فإن الفساد الإداري يرتبط بإساءة استعمال المرفق العام خرقا للأطر التشريعية، بينما يرتبط الفساد المالي بسوء تسيير الأموال العمومية، ولما كانت الآليات التقليدية للرقابة قد استنفدت فعاليتها في احتواء هذه الظاهرة، صار التحول إلى رقمنة الإدارة العمومية مدخلا استراتيجيا، يعزز الشفافية الإجرائية، ويقلص الفعل البشري المباشر، ويوثق الأثر الرقمي، وبالتالي يحد من مسببات الفساد ويحقق الردع المطلوب.

وفي هذا السياق، وظّفت الجزائر البيئة الرقمية لتحقيق الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية والشمول الرقمي، وإصلاح الإدارة العمومية عبر تجريد الوثائق والخدمات من طابعها المادي، وتطوير مجتمع المعلومات، كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي.

وهي المسألة التي نستهدف تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة، من حيث بيان الأثر المترتب عن توظيف الرقمنة في الإدارات العمومية في الجزائر على جهود مكافحة الفساد.

وتتجلّى أهمية هذه الدراسة في تقييم مدى فعالية رقمنة الإدارة العمومية في ترسيخ النزاهة والشفافية، وإتاحة البيانات الحكومية لتعزيز المساءلة، وتقريب الإدارة من المواطن عبر أدوات رقمية تحد من استغلال النفوذ وإساءة السلطة، بما ينعكس إيجاباً على الحد من الفساد الإداري والمالي.

وترتيبا على ما سبق جاءت **إشكالية** الدراسة الرئيسية كما يلي: **إلى أي مدى أسهمت رقمنة الإدارة العمومية في الوقاية من الفساد الإداري والمالي ومكافحته في الجزائر؟**

والتي تفرعت عنها الأسئلة الجزئية التالية:

- ما مكونات الإطار التشريعي والمؤسساتي للرقمنة في الجزائر؟
- أي أثر للتحول الرقمي للإدارة العمومية في الجزائر على مسار التصدي للفساد الإداري والمالي؟

للإحاطة بجوانب الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا لتأصيل المفاهيم التقنية المستجدة، ومنهجا تحليليا لنقد النصوص التشريعية والإطار المؤسساتي، مع تدعيمها بالإحصائيات العددية المتاحة للأداء وتقييم فعالية الرقمنة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجزائر.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى محورين: يتناول (المحور الأول) الإطار المفاهيمي، التشريعي والمؤسساتي لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، ويتناول

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(المحور الثاني) التحليل التطبيقي لفعالية الرقمنة في الحد من الفساد الإداري والمالي في بعض القطاعات العمومية عبر مؤشرات الأداء الميدانية، ثم خاتمة بأهم النتائج والمقترحات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي، التشريعي والمؤسساتي لرقمنة الإدارة العمومية في الجزائر

تمثل الرقمنة توجها حتميا لتحقيق التنمية المستدامة، وركيزة لحوكمة الإدارة العمومية، من خلال تفعيل منظومة التحول الرقمي القائمة على تشابك مكوناتها الرئيسية والفرعية، بهدف استكمال الإجراءات الإدارية وتعزيز نجاعتها.[1]

ويتناول هذا المحور مفهوم رقمنة الإدارة العمومية وموقعها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (أولا)، ثم الإطار التشريعي والمؤسساتي المتخصص لها في الجزائر (ثانيا).

أولا- مفهوم الرقمنة ومكانتها في استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر:

أفرزت النقلة التكنولوجية مفاهيم رقمية مركبة، كالإدارة الرقمية والحوكمة الرقمية، التي تطورت من طابع تقني إلى أدوات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد.

ويتناول هذا المحور مفهوم رقمنة الإدارة العمومية والمفاهيم المشابهة، ثم مكانتها في الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر.

1- الرقمنة والمفاهيم ذات الصلة بها: تعددت التعريفات المرصودة للرقمنة متأثرة بحسب المجال الذي تستخدم فيه، غير أنه لا يمكن استيعاب مفهوم الرقمنة وحده إلا بالتعرف على المفاهيم ذات الصلة بها:

أ- تعريف الرقمنة: تفهم الرقمنة بالمعنى الواسع بأنها: "استخدام المعلومات أو البيانات الرقمية في الاقتصاد والمجتمع وفي عالم العمل".[2]

ويقدّم هذا التعريف الرقمنة كمفهوم شمولي يتجاوز البعد التقني، ليشمل توظيف البيانات الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بما يدعم التحول نحو مجتمع رقمي متكامل.

- وتعرف أيضا بأنها: "عملية تحول جوهري تنتقل بها الخدمات العامة من أشكالها التقليدية إلى صيغ إلكترونية تفاعلية، تتاح للمواطنين عبر شبكة الإنترنت تهدف إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة".(3)

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يختزل الإدارة الإلكترونية في مجرد رقمنة للخدمات، بل يربطها بمنظومة الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتقليص الاحتكاك الإداري بما يحدّ من فرص الفساد.

- أما **"التحول الرقمي"** فهو: "عملية تعديل إجراءات العمل باستخدام التقنيات الرقمية لجعلها أكثر كفاءة وفعالية، وتتضمن الفكرة عدم اقتصار استخدام التكنولوجيا فقط لمعالجة خدمة موجودة في شكل رقمي، بل لتحسين هذه الخدمة بشكل كبير من خلال التكنولوجيا".(4)

ويفهم من هذا التعريف أن التحول الرقمي لا يقتصر على نقل الإجراءات التقليدية إلى وسيط إلكتروني، بل يقوم على إعادة هندسة العمليات الإدارية وتحسينها جذريا بالاعتماد على التكنولوجيا، بما يرفع كفاءة الأداء وجودة الخدمات ويعزز السرعة والفعالية في تقديمها.

ب- المفاهيم ذات الصلة بالرقمنة:

- **الإدارة الإلكترونية:** يقصد بها: "التحول الشامل للعمليات التقليدية إلى نظام رقمي متكامل، يتيح التعاون والتنسيق الفعال بين الأعمال والفرق والأقسام المختلفة في المؤسسة".(5)

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يربط الإدارة الإلكترونية بتكامل العمليات الإدارية وتنسيقها رقميا، بما يعزز الكفاءة المؤسسية وجودة الأداء.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

- **المنصات الرقمية:** يقصد بها: "حزمة برمجيات هيكلية مستندة إلى الويب، تسرع وتسهل التعاملات بين المستخدمين".(6)

يبرز هذا التعريف الوظيفة التنظيمية والتفاعلية للمنصات الرقمية، باعتبارها بنية برمجية تسهّل وتسرّع تبادل الخدمات والمعاملات بين المستخدمين، ضمن بيئة رقمة متكاملة.

- **الحوكمة الرقمية:** وهي: "استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتعزيز القيمة العامة من خلال المبادرات التي تقودها الحكومة داخل القطاع العام، وكذلك من خلال التعاون الخارجي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من العامة".(7)

ويتجاوز هذا التعريف البعد التقني للرقمنة ليجعل الحوكمة الرقمية أداة لتعزيز القيمة العامة، عبر توظيف التكنولوجيا في تحسين الأداء الحكومي وتوسيع المشاركة والتنسيق بين مختلف الفاعلين.

2- مكانة الرقمنة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر (2023-2027):(8) من المهام المنوطة بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته المستحدثة بموجب المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020(9)، هي: "وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسّهر على تنفيذها ومتابعتها"، وقد أولت هذه الإستراتيجية أهمية مكانة بالغة للرقمنة كأحد الروافد الحاسمة في مجال مكافحة الفساد:

أ- مفهوم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر ومضمونها: تعتبر الإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر "الخط التوجيهي لتفعيل المعايير الدولية والوطنية لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي، التي تهدف إلى تعزيز تدابير الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بصفة فعالة وبكفاءة عالية".(10)

وترمي إلى إرساء دولة القانون، وتكريس الحكم الراشد، ومكافحة الفساد، وتعزيز الديمقراطية التشاركية، لاستعادة ثقة المواطن وتحسين صورة الجزائر دولياً.[11]

ب- مضمون الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: تنطوي الإستراتيجية بشكل عام على خمس غايات رئيسية، ينبثق عنها 17 هدفا استراتيجيا، و60 تدبيرا (مشروعا)، تتمثل الغاية الأولى في تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة. أما الغاية الثانية فتنص على تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته، في حين نصت الغاية الثالثة على تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي، أما الغاية الرابعة فتناولت دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون والقضاء في مكافحة الفساد، وأخيرا تطرقت الغاية الخامسة لتشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات.

- وفي سياق الرقمنة تضمنت الغاية الأولى من الإستراتيجية في هدفيها الثاني والرابع تدابير ذات الصلة بالرقمنة؛ لتكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية وتخفيف الإجراءات الإدارية.

وتضمن الهدف الاستراتيجي الثاني من الغاية الأولى للاستراتيجية ستة (06) تدابير لتكريس مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العمومية؛ منها وضع منظومة لضمان حق الحصول على المعلومة، واعتماد التصريح الإلكتروني للممتلكات، عصرنة وتعزيز الشفافية في تسيير وإدارة الممتلكات والأموال العمومية، بالإضافة إلى تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العمومية، فضلا عن تطوير المنظومة الوطنية للصفقات العمومية ورقمنتها.

بينما تضمن الهدف الرابع من الغاية الأولى للاستراتيجية أربعة (04) تدابير لتخفيف العبء الإداري على المرتفقين، تتمحور حول تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على الخدمات العمومية ورقمنة الخدمات والإجراءات الإدارية، وكذا تحسين نوعية خدمات المرفق العام؛ وتسهيل الوصول إليه.[12]

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ثانيا- الإطار التشريعي والمؤسساتي المتخصص لرقمنة الإدارة في الجزائر:

لم يكن التحول الرقمي في الجزائر مجرد توجه تقني، بل مساراً إصلاحياً متدرجاً يقوم على نصوص قانونية وهياكل مؤسسية لضمان خدمة فعالة وشفافة.

ومن هذا المنطلق سنناقش الإطار التشريعي، ثم المؤسسي المتخصص لرقمنة الإدارة في الجزائر:

1- الإطار التشريعي المتخصص لرقمنة الإدارة في الجزائر: لا يتحقق نجاح التحول الرقمي للإدارة إلا بأساس قانوني رصين، ومن هذه القوانين المتخصصة:

أ- القانون 17-07 المتعلق بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المعدل والمتمم[13]**:** دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 10 أوت 2023، بهدف حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويتكون من ستة أبواب، وأضاف تعديل 2025 باباً خامساً مكرراً يسمح بمعالجة هذه المعطيات لأغراض وقائية وجزائية، وينتهي بأحكام إدارية وعقابية.

وتبرز أهمية هذا التعديل في سعيه إلى تحقيق التوازن بين حماية الحياة الخاصة ومتطلبات مكافحة الفساد والجريمة، من خلال السماح بمعالجة المعطيات الشخصية لأغراض وقائية وجزائية، بما يعزز فعالية أجهزة الرقابة والتحقيق في الكشف المبكر عن الجرائم المالية وتتبع ممارسات الفساد عبر الوسائل الرقمية وقواعد البيانات الحديثة.

ب- المرسوم الرئاسي رقم 25-320 المتضمن وضع منظومة وطنية لحوكمة البيانات[14]**:** المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات هي: "أداة عمومية، تتضمن مجموعة من الآليات الموحدة التي تهدف إلى تنظيم وتسيير وتبادل البيانات بين مختلف الإدارات العمومية، والهيئات والمؤسسات المكلفة بتقديم خدمة عمومية"[15]، وتشمل حوكمة البيانات، خصوصا التسجيل والتنظيم والنمذجة والتعديل والترميز والتشفير والحفظ.

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

ويشمل عشرين (20) مادة موزعة على أربع (04) فصول؛ تتضمن عناصر المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات، والمتمثلة في التنظيم التقني والتنظيم المؤسساتي، وتنظيم أدوار ومسؤوليات المتدخلين في هذا النظام.

وتكمن أهمية هذا الإطار في جعله تبادل البيانات بين الإدارات إلزامياً، غير أن فعاليته تتوقف على تفعيل التشغيل البيني، لا مجرد تنظيمه نظرياً.

ج- القانون رقم 26-02 المؤرخ في 17 فبراير 2026، المتعلق بالثقة الرقمية[16]**:** يمثل هذا القانون نقلة نوعية في البنية التشريعية الجزائرية المنظمة للمعاملات الإلكترونية، حيث حل محل القانون السابق 15-04، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين[17]، مع الاحتفاظ بنصوصه التطبيقية إلى حين صدور النصوص الجديدة.

ويؤسس القانون للأحكام العامة والتعريفات الأساسية التي تشكل المرجعية المفاهيمية الموحدة لمنظومة الثقة الرقمية، كما يكرس في بابه الثاني السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني للإشراف على خدمات الثقة.

وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يرسي آليات رقابية محكمة (تدقيق دوري ومراقبة فجائية)، وعقوبات متدرجة تصل إلى الغرامات المالية الكبيرة والسجن، إلى جانب إضفاء حجية قانونية معززة على التوقيع والإثبات الإلكتروني، مما يؤسس لبيئة رقمية آمنة وجديرة بالثقة.

2- الإطار المؤسسي المتخصص لرقمنة الإدارة في الجزائر: لا يغني الإطار التشريعي عن مؤسسات متخصصة تمتلك الكفاءات والوسائل التقنية لقيادة الإصلاح الرقمي:

أ- السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (2018): استحدثت بموجب القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، كهيئة مستقلة تتولى الإشراف والرقابة على معالجة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

البيانات الشخصية في الجزائر، وقد تم تعزيز وتوسيع صلاحيات هذه السلطة بموجب المادة 45 مكرر12 من القانون المعدل رقم 25-11 المؤرخ في 24 يوليو 2025.

وتعد هذه السلطة، ركيزة أساسية لبناء الثقة الرقمية، إذ تتيح للأشخاص الطبيعيين ضمانة مستقلة لسرية وأمن بياناتهم، وهو شرط لا غنى عنه لأي استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد.

ب- المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية (2020): تم وضع هذه المنظومة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05/20 المؤرخ في جانفي 2020 والمتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن المعلوماتية المعدل والمتمم، وهي أداة الدولة في مجال أمن المعلوماتية، وتشكل هذه المنظومة الإطار التنظيمي الذي يشرف على إعداد الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية،[18] والتي تم إطلاقها فعليا بتاريخ 03 مارس 2026.[19]

وتشمل هذه المنظومة الموضوعة لدى وزارة الدفاع الوطني "المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية"، المكلف بإعداد الإستراتيجية الوطنية والموافقة عليها وتوجيهها، ويرأسه وزير الدفاع الوطني أو ممثل عنه، و"وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية"، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها مدينة الجزائر،[20] وتديرها لجنة توجيه وتزود بأمانة تقنية، وتخضع لمجموع الأحكام التشريعية والتنظيمية لوزارة الدفاع الوطني، وتكلف أساسا بتنسيق وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية.

ويلاحظ أن هذه المنظومة تكرّس مركزية البعد الأمني السيبراني في حوكمة الأنظمة المعلوماتية، من خلال إسناد الإشراف عليها إلى وزارة الدفاع الوطني، بما يعكس أولوية حماية الفضاء الرقمي الوطني وتأمين البنى التحتية المعلوماتية.

ج- المحافظة السامية للرقمنة (2023): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، استحدثت بالمرسوم الرئاسي 23-314 المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها[21]، وتكلف المحافظة، بتصميم وضمان متابعة الإستراتيجية الوطنية للرقمنة وتنفيذها.

وحققت المحافظة عدة إنجازات مترابطة، شملت وضع الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030، المساهمة في إعداد مشروع قانون للمجال الرقمي، إنشاء المركز الوطني الجزائري للخدمات الرقمية والحوسبة السحابية السيادية، وربط القطاعات عبر الشبكة السيادية (*IRIES*)، وتفعيل المنظومة الوطنية لحوكمة البيانات والنظام الوطني للتشغيل البيني، إلى جانب إطلاق البوابة الوطنية للخدمات الرقمية ونشر المرجعين التقني والتنظيمي.[22]

وتبرز أهمية المحافظة في كونها الجهة المكلفة بضمان توافق مخططات القطاعات مع الإستراتيجية الوطنية، وتقييم إنجازاتها وفق مؤشرات أداء دقيقة، واقتراح تصحيحاتها، مع التنسيق لضمان توافق الرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية.

د- الهياكل المسؤولة عن أمن الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات في كل مؤسسة وإدارة وهيئة عمومية (2026): أنشأت هذه الهياكل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07/26 المؤرخ في 18 جانفي 2026[23] المتضمن إنشاء هيكل مسؤول عن أمن الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات في كل مؤسسة وإدارة وهيئة عمومية، وتحديد مهامه وتنظيمه وسيره.

وبموجبه تلتزم المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية بوضع هيكل يكلف بأمن الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات، يلحق بالمؤسسة أو الإدارة أو الهيئة العمومية، أو مؤسسة تحت الوصاية ويكون هذا الهيكل مستقلا عن الهيكل المكلف بالأنظمة المعلوماتية.

وتكمن أهمية هذه الهياكل في إرسائها مبدأ الفصل بين مهام التشغيل التقني وحماية البيانات، وهو شرط أساسي لضمان المراقبة المستقلة وتقليل تداخل المصالح.

المحور الثاني: مدى فعالية رقمنة الادرة العمومية في التصدي للفساد في الجزائر

يشير الدليل التقني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى ضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات في الحكومة لتعزيز النزاهة والشفافية والكفاءة، عبر تبسيط الإجراءات، وتوحيد المعلومة، وإنشاء أنظمة إلكترونية للمشتريات والشكاوى.[24]

ويتجلى أثر رقمنة الإدارة في الوقاية من الفساد في الجزائر في عدة جوانب، على غرار بناء منظومة شفافة لإدارة المال العام (أولا)، وكآلية لتعزيز الرقابة الإدارية والمجتمعية على الفساد في القطاع العمومي (ثانيا).

أولا- الرقمنة كآلية لبناء منظومة شفافة ونزيهة لإدارة المال العام في الجزائر:

نصت المادة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مبدأ الشفافية كآلية أساسية للدول الأطراف في مكافحة الفساد[25]، وتشكل إدارة المال العام أخطر مجالات الفساد، وتبرز الرقمنة كآلية استراتيجية لتعزيز الشفافية والنزاهة في تسييرها، عبر إحكام الرقابة على الصفقات العمومية والاستثمار والنظامين الضريبي والجمركي.

1- الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في منظومة الصفقات العمومية والاستثمار في الجزائر: تعتبر الصفقات العمومية والاستثمار من أكثر المجالات تعرضا للفساد؛ لكبر حجم الأموال العمومية وتعقيد الإجراءات:

أ- رقمنة منظومة الصفقات العمومية كضمانة للشفافية والنزاهة في الجزائر:

- **التأصيل القانوني لرقمنة الصفقات العمومية في الجزائر:** نصت المادة 09 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم[26]، على وجوب تأسيس إجراءات الصفقات العمومية على

قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة، وبمعايير موضوعية محددة سلفا تكفل تكافؤ الفرص وتصون المال العام.

وكذا تكريس مبدأ علانية المعلومات المتعلقة بكافة مراحل وإجراءات إبرام الصفقات العمومية.[27]

وأنشئت البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بموجب المادة 105 من القانون 23-12، وتُسيّرها وزارة المالية بهدف الاستبدال التدريجي للملفات الورقية بالإلكترونية، وتكريس الفعالية والمساواة والشفافية في الإجراءات.

وتسمح هذه البوابة أيضا بالاطلاع على الإعلان عن عدم جدوى الإجراءات، أو منح الصفقات العمومية أو إلغائها مؤقتا، وكذا الرد على استفسارات المتنافسين بشأن نتائج تقييم العروض أو تقديم الطعون.[28]

- الجدول (1): مؤشرات إحصائية عددية لأداء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر.

المؤشر الإحصائي	الوضعية العددية	التحليل التقييمي في سياق مكافحة الفساد
عدد المؤسسات العمومية المسجلة	4896	تعكس شمولية التغطية المؤسساتية، وانخراط للقطاع العام في المسعى الرقمي.
عدد المستخدمين النشطين	22778	تؤشر على اتساع دائرة الرقابة البشرية المشتركة داخل الهيئات المعنية، مما يسهم في تتبع أثر العمليات وتقليص النفوذ الفردي للموظف.
عدد الصفقات المبرمة إلكترونياً	2970	تمثل الانتقال الفعلي من الطرح النظري للرقمنة إلى الممارسة الميدانية، مما يدعم

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

		الشفافية الإجرائية ويحد من فرص التفاوض المباشر.
عدد المتعاملين الاقتصاديين المسجلين	398	تؤكد بداية تشكل بيئة تنافسية رقمية آمنة، وتكرس مبدأ حرية الوصول إلى الطلب العمومي والمساواة بين المترشحين.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الموقع الرسمي للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية[29]

ب- الرقمنة كضمانة لشفافية نزاهة منظومة الاستثمار في الجزائر:

- التأصيل القانوني لرقمنة الاستثمار في الجزائر: نصت المادة 03 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 يوليو لسنة 2024 المتعلق بالاستثمار، على ترسيخ حرية الاستثمار، والشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات[30].

وتعزيزا لذلك، أنشأت المادة 23 منه منصة رقمية للمستثمر، تُسيرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

وتتيح المنصة المرتبطة بأنظمة الهيئات والإدارات المعنية، إنجاز كامل الإجراءات الاستثمارية عبر الإنترنت بسهولة[31]، كما تتيح التسجيل الإلكتروني للمشاريع وتتبع الملفات، ووصول فوري للمعلومات وموثوقية البيانات، وإبلاغ تلقائي عبر نظام مركزي لحساب إلكتروني موحد.[32]

- الجدول (2): مؤشرات عددية لتسجيل المشاريع على مستوى المنصة الرقمية للمستثمر في الجزائر (من نوفمبر 2022 حتى أفريل 2026).

الفترة الزمنية ابتداء من نوفمبر 2022	النسق التراكمي للمشاريع المسجلة	التحليل التقييمي
حتى نوفمبر 2023	حتى مارس 2023: 158 (فقط) حتى أوت 2023: 3411 حتى أكتوبر 2023: 4124 حتى نوفمبر 2023: 4651	وتيرة متصاعدة بشكل ملحوظ: إضافة 3253 مشروع في خمسة أشهر فقط، وهو ما يعكس أثر التوسع في شبابيك الشباك الوحيد عبر الولايات
حتى 30 سبتمبر 2024	حتى مارس 2024: 6600 حتى أوت 2024: 8950 حتى سبتمبر 2024: 9684	تعكس دخول المنظومة الرقمية مرحلة "الاستدامة التشغيلية"، حيث تحول الشباك الوحيد من مجرد إجراء استثنائي إلى بيئة عمل اعتيادية للمستثمرين.
حتى ديسمبر 2025	حتى سبتمبر 2025: 17000 حتى ديسمبر 2025: 19045	تؤكد نجاح آلية "الربط البيني" للأنظمة المعلوماتية، والبدء الفعلي لتوزيع العقار الاقتصادي عبر المنصة الرقمية، مما أزال أكبر عقبة بيروقراطية للفساد.
حتى 16 أفريل 2026	حتى أفريل 2026: 21304	استمرار المنحنى التصاعدي يبرز ثبات "مؤشر الثقة" لدى المتعاملين الاقتصاديين في المنظومة الرقمية الجديدة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المتاحة على الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار خلال فترات زمنية مختلفة.(33)

- الجدول (03): إحصائيات تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول حالة الجزائر في تقريره- الاستثمار العالمي في الاقتصاد الرقمي- لسنة 2025

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	التحليل التقييمي لمحتوى التقرير
2025	1.43 مليار دولار أمريكي	صمود التدفقات ونموها بنسبة 18% وأداء إيجابي مقارنة مع انخفاض الأداء العالمي بنسبة 11 %، يبرز دور رقمنة الإجراءات في تحسين مناخ الأعمال.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المتاحة على الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(34)

2- الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في النظامين الضريبي والجمركي في الجزائر: ترسي الرقمنة في المنظومتين الضريبية والجمركية، آليات إلكترونية دقيقة للتصريح والتحصيل والتتبع الآني، وتقليص التدخل البشري المباشر:

أ- الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي في الجزائر: تُعد الشفافية الضريبية ركيزة أساسية لبناء الثقة بين الإدارة والمكلف، وتعزز الامتثال الطوعي؛ في حين أن غيابها يضعف الثقة ويؤثر سلباً في فعالية النظام الضريبي واستقراره.(35)

- **الجدول (4): رصد لأداء أدوات الرقمنة الجبائية في الجزائر.**

المنصة الرقمية	طبيعة الخدمة	البعد الوقائي من الفساد	الإحصائيات الميدانية
بوابة الترقيم الجبائي الإلكتروني	استخراج رقم التعريف الجبائي عن بعد	تقليص البيروقراطية وتسريع التسجيل	لا توجد إحصائيات رسمية
جبايتك	التصريح، الدفع، استخراج الوثائق الجبائية	الحد من الاحتكاك المباشر وتقوية التتبع الرقمي	لا توجد إحصائيات رسمية
مساهمتك	التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب	تعزيز الامتثال الطوعي وتقليل التأخيرات	لا توجد إحصائيات رسمية
طابعكم	دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً	تقليص التداول النقدي والحد من التلاعب	75614 طابعا إلى غاية نوفمبر 2024، أي في ظرف (03) أشهر
قسيمتك	اقتناء قسيمة السيارات عن بعد	إضفاء الشفافية على المعاملات	لا توجد إحصائيات رسمية

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.[36]

إن عدم توفر أو تحيين الإحصاءات حول المعاملات المنجزة، بعد مرور سنوات على إطلاق بعض المنصات، يُعتبر مؤشراً سلبياً على الشفافية في تقييم الأداء، وهو ما يتناقض مع روح الحوكمة الرقمية التي تهدف هذه المنصات إلى تحقيقها.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ب- الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية والنزاهة في النظام الجمركي في الجزائر: يعد النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية (*ALCES*) أداة ناجعة لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية في مجال التجارة الخارجية، ووضع النظام حيز الخدمة مطلع نوفمبر 2023، وتم تعميمه على مختلف مكاتب الجمارك بالمنافذ الحدودية البرية، البحرية والجوية، حيث تم من خلاله رقمنة مختلف إجراءات استيراد وتصدير البضائع، بدءا من اكتتاب التصريح الجمركي إلى غاية رفع البضائع، ويسهم هذا النظام في سلاسة العمليات التجارية، وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال خفض التكاليف وتقليص آجال الجمركة، وكسب ثقة الشركاء الأجانب وبالتالي توسيع الولوج إلى الأسواق الخارجية.[37]

ويشمل النظام ثلاث دعائم أساسية: مركز حفظ المعطيات، ربط جميع المصالح الجمركية عبر التراب الوطني بشبكة الاتصال عبر الألياف البصرية والقمر الصناعي الجزائري "ألكومسات1"، وإعداد البرمجيات التي تسمح بالمعالجة الإلكترونية لكافة الإجراءات الجمركية عند الاستيراد والتصدير، حيث يضفي هذا النظام الشفافية على مراقبة عمليات التجارة الخارجية وتحقيق النجاعة في التصدي لكافة أشكال الجرائم، خاصة تضخيم الفواتير وتهريب الأموال.[38]

- وقد مكن النظام من معالجة 120 ألف تصريح جمركي، وتم تسجيل أكثر من 6000 متعامل اقتصادي إلى غاية شهر جويلية 2024.[39]

كما مكّن من معالجة أكثر من 608.000 ملف تخليص جمركي، و1.8 مليون إيصال عبور جمركي، وما يقارب 178.000 تصريح بالعملات، إلى غاية سبتمبر 2025.[40]

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

ثانيا- الرقمنة كآلية لتعزيز الرقابة الإدارية والمجتمعية على الفساد في القطاع العمومي في الجزائر:

لا تقتصر أهمية الرقمنة في مكافحة الفساد على الشفافية المالية، بل تمتد لتفعيل الرقابة الإدارية والمجتمعية عبر التتبع الآني للأداء وإشراك المواطنين في الرقابة على الشأن العام.

1- الرقمنة كآلية لتعزيز آليات الرقابة الإدارية على الفساد في القطاع العمومي في الجزائر: تمثل الرقابة الإدارية إحدى الركائز الأساسية لضمان نزاهة الأداء العمومي، والكشف المبكر عن ممارسات الفساد، وتأتي الرقمنة لتعزز هذه الرقابة:

أ- الرقمنة كآلية للرقابة على الذمة المالية للموظفين العموميين:

- **التأصيل القانوني للرقابة على الذمة المالية للموظفين العموميين:** تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر تلقي التصريحات بالممتلكات، وضمان معالجتها ومراقبتها وفقا للتشريع الساري المفعول،(41) الخاصة بالموظفين العموميين المشمولين بنص بمفهوم المادة 02 من القانون 06-01 .

وقد بادرت السلطة العليا برقمنة عملية التصريح بالممتلكات عن طريق تطوير منصة تحتوي على نظام إلكتروني مؤمن، ونصت المادة 3 مكرر من المرسوم الرئاسي 24-215 المتمم للمرسوم الرئاسي 06-414 المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات أنه: "يمكن أن يتم التصريح بالممتلكات لدى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالطريق الإلكتروني، وفقا لنموذج التصريح بالممتلكات المدرج داخل المنصة الرقمية المعدة لهذا الغرض"(42)، كما نصت الفقرة 02 من نفس المادة على اعتماد نفس النموذج المشار إليه في الفقرة أعلاه في عملية التصريح بالممتلكات في الشكلين الورقي والإلكتروني.

- **إحصائيات حول نسبة التصريح الإلكتروني:** سجل التصريح الإلكتروني بالممتلكات نسبة قبول ملحوظة لدى الفئات المعنية، حيث بلغت نسبة التصريحات

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

المقدمة من كبار موظفي الدولة 92.63%، بينما وصلت النسبة لدى المنتخبين المحليين والبرلمانيين إلى أكثر من 93%[43]، وهذه النسب تعكس نجاحاً نسبياً في إلزام الفئات المستهدفة، لكنها تخفي إشكالية الـ 7% غير المصرحين.

ب- الرقمنة كآلية لتعزيز الرقابة المجتمعية على الأداء الإداري للحد من الفساد: يُكمل المجتمع المدني أجهزة الرقابة الرسمية في مكافحة الفساد، عبر خلق تفاعل مجتمعي يعزز المشاركة ويدعم السياسات العمومية الهادفة لاستئصال الظاهرة.[44]

وتمكن الرقمنة من الاطلاع القانوني المؤطر للخدمة العمومية كوسيلة رقابية[45] للحد من فساد الإدارة، وفي الجزائر يعتبر الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة، والمخصص للجريدة الرسمية تجسيدا رقميا رائدا لمبدأ الإتاحة الحرة للمعلومة القانونية، فمن خلال تحويل النصوص القانونية من وثائق ورقية محدودة الانتشار إلى قاعدة بيانات رقمية شاملة ومتاحة للجمهور، يسهم الموقع في تكريس الشفافية وإزالة أي غموض أو احتكار للمعرفة القانونية .[46]

وفي إطار تعزيز آليات التبليغ والمشاركة المجتمعية، أطلقت السلطة العليا المنصة الإلكترونية للشبكة الجزائرية للشفافية "**نراكم**"، التي تهدف إلى تمكين فعاليات المجتمع المدني من التبليغ عن الفساد بشكل مبسط وآمن عن بعد، وتوفير منصة رقمية لتيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالوقاية من الفساد.[47]

وقد بلغ إجمالي عدد أعضاء الشبكة المسجلين 214 عضواً، منهم 191 جمعية، و16 باحثاً، و7 صحفيين.[48]

ج- الرقمنة آلية معززة للتبليغ عن الفساد: إدراكا منها لأهمية هذه الآلية لجأت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لإطلاق المنصة إلكترونية للتبليغ والإخطارات "**بلغنا**"[49]، لتكون قناة تواصل موثوقة وآمنة لكل للمبلغين عن جرائم الفساد، وقد نصت المادة 06 قانون 08/22[50] على أنه " يجوز تبليغ و/ أو إخطار السلطة العليا من قبل أي شخص طبيعي أو معنوي لديه معلومات أو

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

معطيات أو أدلة تتعلق بأفعال الفساد"، وقد تم تزود المنصة بدليل استخدام[51] لشرح خطوات التبليغ عن الفساد.

وتشير معطيات منصة "**بلغنا**" إلى تسجيل 803 مبلّغا وإيداع 363 ملفا[52]، غير أن غياب بيانات حول نسبة هذه الملفات التي حوّلت إلى تحقيق قضائي أو أسفرت عن متابعات يحد من إمكانية الحكم على النجاعة الردعية للمنصة.

د- الرقمنة كآلية لتعزيز التفاعل بين المواطن والدولة: من خلال المنصات الرقمية، يستطيع المواطنون تقديم شكاوى والتبليغ عن الممارسات المخالفة بسهولة، مما يتيح سرعة الاستجابة وتقليل فرص وقوع التجاوزات الإدارية.

فمنذ إعادة تفعيل البوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى التابعة لوسيط الجمهورية[53] في أكتوبر 2023 وحتى 22 أبريل 2024، تمت معالجة وإغلاق 40,145 شكوى من أصل 52,262 شكوى واردة، بنسبة معالجة بلغت 76.81%، كما سجلت المنصة 12,041 مراسلة بين الإدارات، تمت معالجة 6,516 منها بنسبة 54.11%.[54]

خاتمـة:

خلصت الدراسة إلى النتائج والمقترحات الآتية:

أولا- النتائج:

1- حققت الجزائر تطوراً تشريعياً ومؤسساتياً ملحوظاً في مجال الرقمنة، من خلال استحداث هيئات متخصصة وسن قوانين تتعلق بحوكمة البيانات والثقة الرقمية وحماية المعطيات الشخصية.

2- أسهمت الرقمنة عملياً في تعزيز الشفافية الإجرائية وتقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، خاصة في مجالات الصفقات العمومية، الاستثمار، الجمارك، والجباية.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

3- يساهم الأثر الرقمي للمعاملات في تعزيز قابلية التتبع والمراجعة والتدقيق، بما حدّ نسبياً من فرص الرشوة والتلاعب والانحراف الإداري.

4- أثبتت منصات التبليغ والتصريح الإلكتروني بالممتلكات فعاليتها في توسيع الرقابة الإدارية والمجتمعية وتعزيز ثقافة الإفصاح والنزاهة.

5- كشفت الدراسة استمرار فجوة الردع، نتيجة غياب بيانات دقيقة حول مآلات التبليغات ونسب الملفات المحالة للتحقيق أو المتابعة القضائية.

5- أظهرت الدراسة ضعف التشغيل البيني بين قواعد البيانات العمومية، رغم وجود إطار قانوني ينظم حوكمة البيانات والتبادل الرقمي للمعلومات.

6- لا تزال بعض القطاعات تعاني من ضعف الشفافية الرقمية، بسبب غياب نشر الإحصائيات ومؤشرات الأداء المتعلقة بالمنصات والخدمات الإلكترونية.

7- إن العائق الأساسي للتحول الرقمي ليس تقنياً فقط، بل يرتبط أيضاً بمقاومة إدارية وثقافة تنظيمية تقليدية ما تزال تعيق الانتقال الكامل إلى الإدارة الرقمية.

ثانيا- المقترحات:

1- تسريع تفعيل التشغيل البيني بين قواعد البيانات العمومية وربط المنصات الرقمية القطاعية، ضمن منظومة وطنية موحدة لتبادل المعلومات.

2- إلزام كل وزارة بنشر لوحة قيادة رقمية على موقعها، تتضمن مؤشرات: عدد الملفات الجاريّة، متوسط زمن الإنجاز، عدد الإخطارات المحالة، ونسبة الملفات المقفلة.

3- تعزيز الحماية القانونية والفعلية للمبلغين عن الفساد، وربط منصات التبليغ بآليات واضحة للمتابعة والتحقيق والتقييم الدوري.

4- تعميم الدفع الإلكتروني وتقليص التعاملات النقدية في القطاعات والخدمات العمومية الأكثر عرضة لمخاطر الفساد.

5- استكمال إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بقوانين الثقة الرقمية وحوكمة البيانات والأمن السيبراني في آجال معقولة.

6- تكثيف برامج التكوين والتأهيل الرقمي للموظفين العموميين لمواجهة مقاومة التحول الرقمي، وترسيخ الثقافة الرقمية داخل الإدارة.

7- إنشاء آليات مستقلة للتقييم الدوري العلني لفعالية الرقمنة في مكافحة الفساد، بالاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية دقيقة.

الهوامش والمراجع:

(1)- عدنان مصطفى البار، خالد علي المرحبي، التحول الرقمي كيف ولماذا؟، مقال منشور على موقع منتدى أسبار الدولي بتاريخ 03 ديسمبر 2024، متاح على الرابط:

https: //www.awforum.org/index.php/ar

تاريخ التصفح: 2025/12/22، على الساعة 03:15.

(2)- *International Labour Organization, Challenges and opportunities of digitalization, Governing Body, 350th Session, Geneva, 4-14 March 2024, document GB.350/POL/3, 20 February 2024, p. 3.*

(3)- محمد روة، حميد بوزيد، دور الرقمنة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر "اقتراح نموذج المنصة الرقمية لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الأساسية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد 12، العدد 02، جوان 2025، ص 730.

(4)- *Hadjarkhalfallah, khaledbendjelloul, The Reality of Digital Transformation in Algeria: An Analysis of International Indicators, Journal of Economic and Financial Research, Oum El Bouaghi University, Volume: 10 Issue: 01 / June-2023, p 779.*

(5)- انظر: أكاديمية السربون للتدريب، مفهوم الإدارة الرقمية، دليل شامل للمفاهيم والمبادئ الأساسية، مقال متاح عبر الرابط الإلكتروني *https: //sorbonnetraining.com/blog-details*

تاريخ التصفح: 2026/01/05 على الساعة 14:45.

(6)-*Andy Patrizio, "Digital Platform", TechTarget, published September 30, 2023, available at: https: //www.techtarget.com/searchcio/definition/digital-platform, accessed on: October 30,2025, at 14:30.*

(7)- يوتشي تشن، إدارة الحوكمة الرقمية- القضايا والتحديات والحلول-، ترجمة جعفر بن أحمد عبد الكريم العلوان، طلال بن مسلط عبد الله الشريف، مركز البحوث والدراسات، مكتب الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، سنة 2020، ص 24.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(8)- تم إطلاق هذه الإستراتيجية بتاريخ 2023/07/15 تحت إشراف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمن، تزامنا مع الاحتفال باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ 11 يوليو من كل سنة.

(9)- التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، ج.ر.ع 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020، ص43.

(10)-انظر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، نص الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومسار تنفيذها 2027-2023، ملخص، سنة 2023، ص ص14-15.

(11)- انظر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الاستراتيجية الوطنية، متاح على الموقع الرسمي، عبر الرابط التالي: *https: //hatplc.dz/launch-strategy*

تاريخ التصفح: 2026/01/24، على الساعة 23:30.

(12)- المرجع نفسه.

(13)- القانون 18-07 المؤرخ في 10جوان 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المعدل والمتمم بالقانون رقم 25-11 المؤرخ في24 يوليو 2025، ج ر، عدد 48، المؤرخة في 24 يوليو 2025، ص ص 14-19.

(14)- المرسوم الرئاسي رقم 25-320، المؤرخ في 10 رجب عام 1447 ه الموافق ل 30 ديسمبر 2025، المتضمن وضع منظومة وطنية لحوكمة البيانات، ج ر، عدد 87 المؤرخة في 30 ديسمبر 2025، ص ص 4-6.

(15)- المادة 02، المصدر نفسه، ص 04.

(16)-القانون 26-02 المؤرخ في 17 فيفري 2026، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية وبالتعريف الإلكتروني، ج ر، عدد 14، المؤرخة في 18 فيفري 2026.

(17)- القانون 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين، ج.ر، عدد 06، المؤرخة في 10 فيفري 2015، ص ص 07-16، (ملغى).

(18)- انظر: المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن المعلوماتية المعدل والمتمم، ج ر، عدد 04، الصادرة في 26 جانفي 2020، ص 06.

(19)- للتفصيل أكثر والاطلاع على محاور الاستراتيجية، انظر: وزارة الدفاع الوطني، "وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية لوزارة الدفاع الوطني تنشر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025-2029"، بيان في 03 مارس 2026، متاح على الرابط الإلكتروني:

https: //www.mdn.dz/siteprincipal/sommaire/actualites/ar/2026/mars/nsiss 03032026ar.php

تاريخ التصفح: 23 ماي 2026، على الساعة 10:00.

(20)- المادة 17، من المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، المصدر السابق، ص07.

(21)- المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج ر، عدد 59، المؤرخة في 10 سبتمبر 2023، ص ص 09-12.

(22)- انظر: الموقع الرسمي للمحافظة السامية للرقمنة، عبر الرابط التالي: */https: //www.hcn.dz*

تاريخ الاطلاع 2026/05/27، على الساعة 13:00.

(23)- المرسوم الرئاسي رقم 26-07 المؤرخ في 07 جانفي 2026، المتضمن إنشاء هيكل مسؤول عن أمن الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات في كل مؤسسة وإدارة وهيئة عمومية، وتحديد مهامه وتنظيمه وسيره، ج ر، عدد 04، المؤرخة في 18 جانفي 2026، ص ص 21-23.

(24)- United Nations Office on Drugs and Crime, technical guide to the United Nations convention against corruption, New York, 2009, p 44.

(25)- المادة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003، والتي دخلت حيز التنفيذ في 04 ديسمبر 2005، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، ج ر عدد 26، الصادرة في 2004/04/25، ص ص 12-39.

(26)- المادة 09 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر، عدد 14 المؤرخة في 08 مارس 2006، ص 06، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-05، المؤرخ في 26 غشت سنة 2010، ج ر عدد 50، المؤرخة في 2010/10/01، والأمر رقم 11-15، المؤرخ في 2 غشت سنة 2011، ج ر عدد 44، المؤرخة في 10 غشت 2011.

(27)- انظر: المادة 05 من القانون رقم23-12 مؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 5 غشت سنة 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر، عدد 51، المؤرخة في 06 غشت 2023، ص 06.

(28)- شطيبي سامي، ناصري مريم، تطبيق الشفافية في الصفقات العمومية كمبدأ لتنفيذ الميزانية العامة في ضوء القانون 12/23، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الأساسية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد 12، العدد 01، جا نفي 2025، ص 551.

(29)- انظر: الموقع الرسمي للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية عبر الرابط التالي:

https: //marches-publics.gov.dz/

تاريخ التصفح: 2026/02/23 على الساعة 22:00.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(30)- القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو لسنة 2024 يتعلق بالاستثمار، ج ر، عدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2023، ص 05.

(31)- المادة 2/23 من القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو لسنة 2024 المتعلق بالاستثمار، ص 08.

(32)- انظر: الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية للاستثمار، عبر الرابط التالي:

https: //aapi.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-ar

تاريخ التصفح: 2026/02/15 على الساعة 11:00.

(33)- انظر: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الموقع الرسمي (الأرشيف: مارس2023/ أفريل- أوت- أكتوبر 2024/ ديسمبر 2025/ متاح على الرابط الإلكتروني: *https: //aapi.dz/ar/2025/12/*

تاريخ التصفح: 24 ماي 2026، على الساعة 18:00.

(34)- للتفصيل أكثر انظر: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الموقع الرسمي "تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي يشيد بوتيرة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، منشور بتاريخ 2025/05/24، متاح على الرابط الإلكتروني: *https: //aapi.dz/ar/*تقرير-الأونكتاد-حول-الاستثمار-العالم/

تاريخ التصفح: 24 ماي 2026، على الساعة 18:00.

(35)- انظر: غريبي محمد، خضراوي الهادي، الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الأساسية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 1003.

(36)- انظر: المديرية العامة للضرائب، الموقع الرسمي، متاح عبر الرابط التالي: *https: //mfdgi.gov.dz/*

تاريخ الاطلاع: 2026/05/27، على الساعة 14:00.

(37)- المديرية العامة للجمارك، تطوير وعصرنة سلك الجمارك الجزائرية للمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد، مجلة الجمارك، العدد 02، سنة 2024، ص 03.

(38)- المديرية العامة للجمارك، المرجع نفسه، ص 03.

(39)- انظر: الموقع الرسمي لوزارة المالية، عصرنة مصالح المديرية العامة للجمارك، متاح على الرابط التالي:

https: //www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2174-2025- 02-06-14-39-01

تاريخ التصفح: 2026/05/25، على الساعة: 19:30.

(40)- انظر: موقع الجزائر 360"رقمنة الجمارك الجزائرية: تعزيز لحماية المعطيات الشخصية"، متاح على الرابط الإلكتروني:

https: //www.algerie360.com/numerisation-des-douanes-algeriennes-un-renforcement-de-la-protection-des-donnees-personnelles/

تاريخ التصفح: 25 ماي 2026، على الساعة 21:15.

(41)- المادة 04 من قانون 08/22 مؤرخ في 05 مايو 2022 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياته، ص07.

(42)- رابط تحميل نموذج التصريح بالممتلكات للموظف العمومي *https: //hatplc.dz/?pageid=6095* تاريخ التصفح 2026/02/10.

(43)- Cresus. (S.d.). Protocole entre la Haute Autorité pour la transparence et la lutte contre la corruption (HATPLC) et le ministère de la Justice pour coordonner le suivi des plaintes et notifications relatives à des soupçons de corruption via un système informatique. Consulté le 26 mai 2026, à 15: 00, sur https: //cresus.dz/un-protocole-entre-lhatplc-et-le-ministere-de-la-justice-coordonner-le-suivi-des-plaintes-et-des-notifications/

(44)- أمال بوهنتالة، بن لعامر وليد، الشفافية كمقاربة للحد من ظاهرة الفساد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الأساسية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد 08، العدد 02، أفريل 2021، ص 426.

(45)- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة العدد 09، جويلية 2016، ص 251.

(46)- يمكن الولوج إلى الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة الجزائرية الجزائري، عبر الرابط التالي:

https: //droit.mjustice.gov.dz/ar

تاريخ التصفح: 2026/02/22 على الساعة 07:00.

(47)- انظر: المادة 04 من ميثاق الانخراط للشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم".

(48)- انظر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المنصة الرقمية للشبكة الجزائرية للشفافية، متاح على الرابط التالي: *https: //naracom.hatplc.dz/*

تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2026، على الساعة 01:00.

(49)- رابط المنصة الإلكترونية للتبليغ والإخطارات "بلغنا":

https: //balighna.hatplc.dz

تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2026، على الساعة 02:00.

(50)- انظر: المادة 06 من القانون 08/22 مؤرخ في 05 مايو 2022، المصدر السابق، ص 08.

(51)- دليل استعمال المنصة الرقمية بلغنا، رابط التحميل:

https: //balighna.hatplc.dz/assets/manuelbalighna.pdf

تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2026، على الساعة 11:00.

(52)- انظر: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، منصة بلغنا، متاح على الرابط التالي:

https: //balighna.hatplc.dz/

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

تاريخ الاطلاع: 26 مايو 2026، على الساعة 23: 30.

(53)- يمكن الوصول الى هذا السجل من خلال الموقع الرسمي لوسيط الجمهورية، عبر الرابط التالي:
https: //mediateur.el-mouradia.dz/complaint
تاريخ التصفح: 2026/01/12 على الساعة 09:00.

(54)- انظر: الإذاعة الجزائرية، معالجة أكثر من 40 ألف شكوى من طرف هيئة وسيط الجمهورية، متاح على الرابط التالي: *https: //news.radioalgerie.dz/ar/node/44354*
تاريخ الاطلاع: 2026/05/26، على الساعة 01:30.